

وسبعين ومائة، وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة، وفي هذه السنة ولد الشافعي وولد ابن حنبل سنة أربع وستين ومائة، فكانوا على منهاج من مضى، لم يكن في عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه. وعلى قريب منهم كان أتباعهم، فكم من قولة للمالك ونظرائه خالفه فيها أصحابه ولو نقلنا ذلك لخرجنا عن مقصود هذا الكتاب وما ذلك إلا لجمعهم آلات الاجتهاد وقدرتهم على ضروب الاستنباطات.

ولقد صدق الله نبيه في قوله: « خير القرون قرني » ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة. والحديث في صحيح البخاري فالعجب لأهل التقليد كيف يقولون هذا هو الأمر القديم وعليه أدركنا الشيوخ، وهو إنما حدث بعد مائتي سنة بعد الهجرة، وبعد فناء القرون الذين أثنى عليهم الرسول ﷺ ولو قلت لأحدهم: مالك رحمه الله مذهبه مذهب من لم يجب بجواب.

وحكى أهل التاريخ أن الذي أشاع مذهب مالك بالأندلس إنما هو عيسى بن دينار وإنما كان يعمل فيه بمذهب الأوزاعي ومكحول، فكيف يدعون أنه هو الأمر القديم عندهم؟ ولما أرغم بعض أهل التقليد الحججة واستبانته له المحجة قال: نحن لا ننكر أن أصول الفتوى الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولكن من يفي بشرطية النظر ويستقل بأعبائه؟ فنقول لهم: نحن نقطع أنه ما من باب من أبواب العلم كان يسلك في عصر مالك إلا وهو مفتوح إلى الآن لمن شاء أن يسلكه، ولا يحتاج الناظر أن يكون في كل فن لا رتبة فوفه فإننا نعم قطعاً أن الصحابة كانوا مختلفي الرتبة وكان الإمام منهم يستفتي من هو دونه ويرى أن نظره نافذ وحكمه ماض.

وقد قال الله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ (١).

وقد مات أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وهما لم يستتم حفظ القرآن. والرواية عن علي في ذلك مختلفة. وكان عمر رضي الله عنه في مجالس عديدة يستدعي

(١) سورة يوسف، الآية: ٧٦.